شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصريـة

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير *الجهاز* المركزي للمحاسبات عن فحص القوائم المالية " المعدلة " للشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس القطاع المالى
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمرعبدالعزيز

تحريراً في ٦ / ٩ /٢٠٢١

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

mostafa

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
(محاسب / أشرف محمد سعد الدين)

تحريراً فى ٢٠٢١/٩/٦

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات

بشأن مراجعة القوائم المالية

لشركة مطاحن شرق الدلتا فى ٢٠٢١/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن شرق الدلتا :

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية [١] المرفقة لشركة مطاحن شرق الدلتا (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا قائمة الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية المُعدلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٩/١.

المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشاة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ونورد فيما يلى الملاحظات التى أسفرت عنها أعمال المراجعة في ضوء ما قدمته الشركة وإتاحته لنا من مستندات وسجلات:

- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٢٧,١٩٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٢١,٢٦١ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٥,٩٣١ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، الفوائد الدائنة ، مخصصات إنتفي الغرض منها ، إيرادات إستثمارات مالية من شركات قابضة/شقيقة) بنحو ٦٩,١٤٢ مليون جنيه وبنسبة ٥٤,٣٦% من الربح المُحقق.

- عدم قيام الشركة بالرد على مذكرتنا الصادرة برقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١ وإستعجالاتنا المتكررة والخاصة بإنتخابات مجلس إدارة الشركة بالجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وحضور جلسات إجتماع مجلس إدارة الشركة بعد الإنتخابات لبيان الموقف القانوني لمجلس الإدارة ، الأمر الذى يُعد مخالفة لأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المُعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والذى تضمن ما يلى :

* المادة رقم (١٢) تنص على أنه " يعتبر من المخالفات الإدارية فى تطبيق أحكام هذا القانون عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر فى الرد عليها عن المواعيد المقررة فى هذا القانون بغير عذر مقبول " .

* المادة رقم (١٧) تنص على أنه " على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أن ترد على ملاحظاته خلال شهر من تاريخ إبلاغها بها " .

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني في هذا الشأن.

- ما زال لم يتم توثيق كل من محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٩/٧/٧ لتعديل بعض مواد النظام الأساسى ، ومحضر الجمعية العامة العادية في ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.

- عدم تنفيذ توصيات الجمعية العامة العادية فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق وبعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨.

فضلاً عن تحفظ الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٦ لعدم تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للشركة لتتوافق مع القانون (١٤) لسنة ٢٠١٢ في أقرب جمعية عامة غير عادية.

كما لم نواف بتقرير اللجنة المُشكلة لإستكمال تعديل النظام الأساسى وفقاً لما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٢٩ والمؤرخ ٢٠٢١/٦/١٣ الخاص بمراجعة المركز الرئيسي خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وتقريرنا رقم ١٦٤ والمؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين بيان ما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة في هذا الشأن مع تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة وعقد جمعية عامة غير عادية لعرض وإقرار تلك التعديلات.

- ما زال لم يتم الإلتزام بتوصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمساك دفتر خاص بالجرد وفقاً لأحكام المواد "٢١ ، ٢٣ ، ٢٥" من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ التى تقضى بإمساك دفتر خاص بالجرد.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بالإلتزام بإمساك الدفتر المشار إليه تطبيقا لأحكام القانون.

تم جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة ، وقد تبين بشأنها ما يلى :

- قامت الشركة بإجراء مطابقة محاضر جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ على السجلات بمعرفتها ولم تسفر هذه المطابقة عن أى فروق بالزيادة أو النقص ، وبالمراجعة تبين عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو توحيد طريقة التسجيل بالسجلات لإمكان المطابقة مع محاضر الجرد وضرورة إستكمال إستيفاء سجلات الأصول لإمكانية المطابقة والرقابة عليها وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما قامت به اللجنة المُشكلة لتحديث سجلات الأصول إلا أن الوضع ما زال قائماً بشأن عدم إستيفاء وقصور سجلات الأصول الثابتة الممسوكة بالقطاع المالى ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بإتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو توحيد طريقة التسجيل بالسجلات لإمكان المطابقة مع محاضر الجرد مع ضرورة إستكمال سجلات الأصول لإمكان المطابقة والرقابة عليها وموافاتنا بما قامت به اللجنة المُشكلة لتحديث سجلات الأصول.

- لم يتم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض مواقع الشركة (شونة السنبلاوين بمنطقة الدقهلية ، شونة أبو صوير بمنطقة الإسماعيلية ، منطقة بورسعيد بالكامل) وذلك للتحقق من خلوها من أية تصرفات أو قيود عليها فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين موافاتنا بالشهادات السلبية المطلوبة للتحقق من خلو أصول الشركة من أية تصرفات أو قيود عليها.

- ما زالت ملاحظاتنا قائمة والمُبلغة للشركة بتقريرنا رقم ١٦٩ المؤرخ ٢٠٢٠/٩/٢١ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بشأن ورود شهادات سلبية تتضمن وجود مُلاك آخرون ومُسمى مُخالف لإسم الشركة ، ومن صور ذلك :

* ورد للشركة الشهادة رقم ٢٥٨٢٣ الخاصة بمجمع أبو شعبان بمساحة ٢٢ سهم ٣ قيراط ٢ فدان والتى تضمنت وجود مُلاك آخرون لأجزاء من تلك المساحة مع الشركة.
* ورد للشركة عدد ٤ شهادات خاصة بشونة منيا القمح بمساحة ١ سهم ١٩ قيراط ٢ فدان والتى تضمنت إسم المالك مشروع رقم ١٧ تموين (إقامة صومعة ومخزن غلال) وضع يد ومنافع.

* ورد للشركة عدد ٧ شهادات سلبية بمساحة ٢ سهم ٦ قيراط ١ فدان بناحية بشالوش بمركز ميت غمر، والتى تضمنت وجود مُلاك آخرون لتلك المساحة وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين دراسة ما سبق وبيان ما ستتخذه الشركة من إجراءات قانونية نحو تعديل ما ورد بتلك الشهادات من بيانات حفاظاً على حقوق الشركة.

- رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بتشكيل لجنة لإجراء رفع مساحي لأراضي الشركة ، وبحث ودراسة الفروق المساحية وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بأسباب تلك الفروق وإتخاذ كافة الإجراءات التى تكفُل التحقق من المساحات الفعلية لأراضي الشركة ، تنفيذاً للقرار رقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ بتشكيل لجنة تختص بإجراء الرفع المساحى للأراضي المملوكة للشركة على الطبيعة.

فما زالت ملاحظاتنا قائمة حيث أسفرت مطابقة الشهادات السلبية وشهادات السجل العينى بمعرفتنا لبعض أراضى الشركة مع العقود وسجل الأصول والرفع المساحى الذى تم بمعرفة اللجنة التى تم تشكيلها بالقرار رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠١٢ عن وجود فروق ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بشأن أعمال الرفع المساحي وما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة برقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥.

- ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدنى كلى ميت غمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين والتى تقضي بتعويض مبلغ نحو ٢,٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بمساحة قدرها ١٩ سهم و١٠ قيراط نتيجة توسعات طريق.

يتعين سرعة إنهاء إجراءات الحصول على التعويض حتي يتم إجراء التسويات اللازمة لتصويب الوضع بسجلات أصول الشركة.

- وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن

مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، منها الدعوى رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١٣ مدنى كلى الزقازيق طعن مقام من الشركة ضد ورثة أحمد محمد صالح حيث أقام الورثة الدعوى رقم ٥١ لسنة ٢٠١٣ مدنى كلى الزقازيق للمطالبة بالحقوق الفنية العقارية عن تأميم مطحن أحمد صالح وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٧/١٠ بعدم جواز نظر الدعوى وطعن الورثة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٨٢ لسنة ٧ ق . س . ع المنصورة – مأمورية الزقازيق ، وقضى فيها بجلسة ٢٠١٧/٣/٢٩ بإلزام الشركة وآخرين بأن يدفعوا لورثة أحمد صالح مبلغ ١١,٩٠١ مليون جنيه ، وطعنت الشركة على هذا الحكم بالنقض ٨٤٩٩ لسنة ٨٧ ق وقد تم وقف تنفيذ الحكم وقضى فيه بجلسة ٢٠١٩/١/٢٨ بإلغاء الحكم المطعون عليه وتم تعجيل الإستئناف ومحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/٢٩ ، ومكون عنها مخصص بمبلغ نحو ١٢,٧٦٤ مليون جنيه.

على رغم ما ورد بمستندات وبيانات القطاع القانوني من أن حكم النقض تضمن في حيثياته بأن المُلزم بالتعويض هو وزير المالية.

يتعين تحديد الموقف القانوني لجميع القضايا والطعون الخاصة بأرض مطحن أحمد صالح لبيان موقف المخصص المكون لما لذلك من أثر مالي على القوائم المالية ، مع بيان مدي إلزام السيد وزير المالية بالتعويض كما هو وارد بمستندات القطاع القانوني.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف على حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٧,٢٧٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط ، تتمثل فيما يلي (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ١,٧٨٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد بالشرقية ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية ، نحو ١,٧٨٣ مليون جنيه يخص أرض شطا بدمياط) والمرفوع بشأنها العديد من الدعاوى القضائية وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٦٤ المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وكذلك أرض مطحن أحمد صالح - تفادياً لما حدث بأرض مطحن الزاهد وموالاة الدعاوى القضائية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم في هذا الشأن.

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً

على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأى مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.

- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتراه بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة منها مساحة نحو ٦٦ ألف متر والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ أو بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشـــركة العامة للصوامع (المُلغاة) ، وطبقاً لبيانات ومستندات القطاع القانوني بالشركة فإنه لم يتم تسجيل أي مواقع جديدة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.

- ما زال الوضع قائماً بشأن وجود تعديات من الغير على بعض وحدات ومواقع الشركة وفقاً للزيارات الميدانية التى تمت بمعرفتنا ووفقاً لما تم تقديمه لنا من بيانات ومستندات من القطاع القانونى بالشركة ، منها التعدي على (شونة منيا القمح ، مطحن السنانية ، مطحن القاضي ، مطحن السادات).

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة متابعة الإجراءات القانونية حيال التعديات من الغير حفاظاً على ممتلكات الشركة.

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٤,٦٧٦ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بِشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.

- وجود العديد من الأصول الثابتة المُهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة في ٢٠٢١/٦/٣٠ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية منها وذلك وفقاً للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية.

يتعين الحصر وإعادة النظر في تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفة الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلالها.

- **بلغ رصيد حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٢,٧٢٦ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية :**

* نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مُسمي شراء أرض دمياط يمثل ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط (وذلك خلال شهري فبراير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠) والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر والتى لم يتم الإنتهاء من تسجيلها حتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١.

يتعين سرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة.

* نحو ٦٦٦,٤٥٤ ألف جنيه تحت مسمي شركة إنجاز للحلول المتكاملة بنسبة ١٠٠,٣% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه (شاملة ض . ق . م) عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة في يناير ٢٠٢٠ ، وقد تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وتدريب عدد ٥ عاملين من الشركة في ٢٠٢٠/٤/٢١ ، وحتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١ لم يتم الرفع على الأصول الثابتة.

يتعين موافاتنا بالموقف النهائي وإجراء التصويب اللازم في ضوء محضر بدء التدريب الأمر الذي يشير إلى إنتهاء التركيبات وإختبار الشبكة للإستفادة من المال المستثمر فى المشروع.

- رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة وتنشيط عملية البيع والتسويق لتعظيم العائد على المال

المستثمر في أصول الشركة ، إلا أنه تبين عدم إستغلال الطاقات المتاحة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ مما إنعكس أثره على الربحية ، **ومن صور ذلك :**

* **عدم الوصول للقدرة التعاقدية لدقيق إستخراج ٨٢%** لبعض مطاحن الشركة حيث بلغت الكمية غير المطحونة ٢٦١,٠١١ ألف طن قمح والبالغة ٩٧٧,٤٦٠ ألف طن بنسبة عدم تنفيذ ٢٦,٧% و ٤٢,٠٩٩ ألف طن قمح لعدم الوصول للطاقة المستهدفة بالموازنة والبالغة ٤١٤,١٥٠ ألف طن بنسبة عدم تنفيذ ١٠,١٧%.
* **تدنى الطاقة المستهدفة لمصنع مكرونة الإسماعيلية** البالغة ٣٠٠٠ طن بنسبة ٣٧,٥% من إجمالى الطاقة المتاحة البالغة ٨٠٠٠ طن.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة للشركة لتعظيم العائد على المال المستثمر.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الإستثمارات طويلة الأجل والتى بلغت نحو ١,٢٧١ مليون جنيه فى حين تضمنت الإحتياطيات نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق.

تم جرد المخزون فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغ نحو ٣٢,٣٠٤ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري فى حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلي :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغ أرصدتها في ٢٠٢١/٦/٣٠ حوالى ٢٦٨,٠٦١ ألف طن من القمح المحلى ، ١٨,٧٧٢ ألف طن من القمح المستورد ، نظراً لعدم تصفية صوامع وشون الشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

حيث أسفر ما تم من تصفيات للأقماح المحلية والأقماح المستوردة بالصوامع والشون خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢١ عن وجود زيادات تقدر بنحو ٢٨٥,٦ طن قمح مستورد ونحو ١٠٩,٩٥٣ طن قمح محلي والتى لم يتم إخطارنا بمواعيد تصفيتها بالمخالفة لما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بوضع برنامج زمنى لتصفية الصوامع وموافاة كل من الجهاز المركزى للمحاسبات ومراقب حسابات الشركة الخارجي به.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع بيان أسباب تلك الزيادات وموافاتنا.

- ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢١/٦/٣٠ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة) وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على التصرف الإقتصادى في الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- مخالفة توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ وردود الشركة المتكررة بوضع دورة مستندية لمخلفات الطحن حيث بلغت كمية القمح المطحون مختلف الدرجات حوالى ٨٩٧,٢١١ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ بما يعادل حوالى ٨٧٦,٠٨٦ ألف طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – بفارق قدره حوالى ٢١,١٢٥ ألف طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٧٦٩ طن فقط بفارق قدره حوالى ٢٠,٣٥٦ ألف طن.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة ووضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالى والإفادة.

- مخالفة توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإرسال المصادقات لكافة العملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والموردين وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بها قبل إرسالها بموعد كاف للإشراف عليها ومراجعة ما يرد من ردود عنها ، حيث قامت الشركة بإرسال بعض المصادقات عن أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠ لعدد (٤ من العملاء المدينين وعدد ٢٨ من أصحاب الأرصدة المدينة وعدد ١٢ من الموردين المدينين) في ٢٠٢١/٨/٨ ودون إشرافنا عليها ، ولم نتلق أى ردود عليها لتحقيق الأرصدة في ذات التاريخ.

يتعين الإلتزام مستقبلاً بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإرسال المصادقات لكافة العملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والموردين وموافاتنا بها قبل إرسالها بموعد كاف للإشراف عليها ومراجعة ما يرد من ردود عليها.

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية حيث لم يتم تصوير القوائم المالية بصافي المدينين والأرصدة مطروحاً منها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تطبيقاً للفقرة رقم (٣٣) من المعيار والتى تقضي بأنه " على المنشأة أن تعرض بصورة منفصلة الأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات ، حيث إن إجراء مقاصة في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل الشامل يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر المعاملة أو الحدث. ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها ومنها على سبيل المثال خصم التخفيض الناتج عن تقادم المخزون الراكد من بند المخزون وخصم الإضمحلال الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين ".

يتعين إعادة تصوير القوائم المالية في ضوء ذلك.

- **بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١١,٥٨٥ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه)** متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣١ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة

الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات ، **ومن صور ذلك :**

- نحو ٦,٦١٧ مليون جنيه مديونيات صدرت عنها أحكام لصالح الشركة بالحبس أو التعويض ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه.
- نحو ٦١٧ ألف جنيه مديونيات تم إنقضاء الدعاوى الخاص بها بالتقادم وقضي فيها بالسقوط.
- نحو ٥٩٦ ألف جنيه مديونيات توفى أصحابها.

ونشير في هذا الصدد إلي ما يلي :

قامت الشركة برفع دعوتي الجنح أرقام ٢٥٣١ ، ٢٠٥٨ لسنة ١٩٩٨ جنح مباشر منيا القمح على السيد/ حسن حافظ عرابي البالغ مديونيته ١١٦,٦٥٤ ألف جنيه وقضي فيها بالحبس والتعويض ، ثم قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي منيا القمح وقضي فيها بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٥ بإلزام المُدعي بأن يؤدي للشركة مبلغ ٤٣٤ ألف جنيه على سبيل التعويض وتم تقديم أوراق الحكم للتنفيذ وتم تحديد يوم ٢٠٢٠/١٢/٢ لبيع المنقولات المحجوز عليها بمعرفة إدارة تنفيذ الأحكام ، وحتى تاريخه يونيه ٢٠٢١ تم تحصيل **مبلغ ٣٠ ألف جنيه** من المذكور ، وحتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١ بلغ المبلغ الذي تم تحصيله من المذكور **نحو ٤٥ ألف جنيه** دون بيان أثر ذلك على مجمع الإضمحلال للمدينين.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات ، مع ضرورة بيان أثر المبالغ المُحصلة من السيد/ حسن حافظ عرابي على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

- تضمن حساب العملاء (المدين) في ٢٠٢١/٦/٣٠ بعض المبالغ المتوقفة والبالغة نحو ٧٨٧,٤٠٨ ألف جنيه للعملاء (عبد المسيح عزيز خله ، محمد سعيد العمرى ، إبراهيم عبد العزيز جادو) عن تعاملات خلال الأعوام المالية ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ، وفقاً للبيانات المُقدمة لنا من الشركة فإن الأحكام الصادرة لصالح الشركة إنقضت بالتقادم المسقط لحق الشركة ، وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦٤ والمؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بأنه جاري عرض مذكرة على الجمعية العامة للشركة لإعدام تلك المديونيات.

يتعين سرعة موافاتنا بتك المذكرة قبل العرض على الجمعية العامة للشركة مع ضرورة أن يتوافر بها ما تقضي به أحكام المادة رقم (٢٨) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل.

- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة للضرائب المستقطعة بمعرفة الغير والبالغة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٨,٢٨٣ مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

بلغت الأرصدة المدينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٩,٣٨٧ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- بلغت الأرصدة المدينة الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٧,٣٠٤ مليون جنيه وقد تضمنت نحو ٨,٨٠٧ مليون جنيه أرصدة مدينة متوقفة مُرحلة يقابلها مخصصات بنحو ٣,٢٢٣ مليون جنيه (نحو ٧٢٣ ألف جنيه مشكوك في تحصيلها ، نحو ٢,٥ مليون جنيه بمخصص القضايا) ، وقد لوحظ بشأن بعضها ما يلى :

* نحو ٣,٠٨٠ مليون جنيه قيمة عجوزات أرباب العهد منذ سنوات عديدة بعضهم تم إنهاء خدمتهم.
* نحو ٢,٩٨٧ مليون جنيه قيمة المستحق على النقراشي عويضة أرمانيوس ، وشركة آمون للمقاولات والمرفوع بشأنهما قضايا صدر الحكم فيهما لصالح الشركة ولم ينفذ حتى تاريخه ، رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بضرورة قيام الشركة بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها والتي تخص شركة أمون للمقاولات والنقراشي عويضة أرمانيوس حفاظاً على أموالها.
* نحو ٢,٥٩٤ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على الشركة المصرية الخليجية (يحي محمد حسن البشير) وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٩٢٦٧ لسنة ٢٠٠٢ للمطالبة بنحو ٤,٣٣٠ مليون جنيه (كامل قيمة المديونية والمُسدد منها مبلغ نحو ١,٧٣٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٢) وقد تم رفضها وإستأنفت الشركة بالإستئناف رقم ٩١٦٠ لسنة ١٢١ ق القاهرة وقضت محكمة الإستئناف برفض الإستئناف ، وتم الطعن عليه بالنقض رقم ١٨٧٢ لسنة ٨٠ ق ولم يُنظر حتى تاريخه أغسطس ٢٠٢١ ، ومكون لها مخصص بنحو ٢,٥ مليون جنيه ضمن مخصص المطالبات والمنازعات.

يتعين موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات ومتابعة القضايا خاصة وأن نسب الخصم المُستقطعة من بعض العاملين لا تتناسب مع المدة المتبقية لهم بالخدمة وتحديد الموقف المالى للعاملين الذين تم إنهاء خدمتهم ، مع تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة بتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها.

* نحو ١,٤ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على مستأجر شونة السلام السيد/ محمد عبد رب النبي ، وطبقاً لبيانات ومستندات القطاع القانوني فقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي الزقازيق ضد المذكور للمطالبة بكامل قيمة الإيجار المُستحق عن تأجير الشونة خلال الفترة من ٢٠١٦/٤/٥ حتي ٢٠١٧/٣/١ بالإضافة إلى الفوائد القانونية وبجلسة ٢٠١٨/٥/٢٨ قضي فيها لصالح الشركة بتعويض قدره مبلغ ١,٤ مليون جنيه والفوائد القانونية وقد تم إعلان المذكور بصورة تنفيذية من هذا الحكم وأنه جاري التنفيذ.

يتعين موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر لصالحها والحصول على مبلغ التعويض.

- لم نواف بالشهادات المؤيدة لبعض الأرصدة بحساب التأمينات لدى الغير والتى تبلغ نحو ٤٧٦ ألف جنيه ، وذلك رغم توصيات الجمعية العامة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالشهادات المطلوبة مع العمل على إسترداد التأمينات التى أنتفى الغرض منها.

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بموافاتنا بالشهادات المطلوبة مع العمل على إسترداد التأمينات التى أنتفى الغرض منها.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٦١,٨٣١ مليون جنيه ، تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ **مخصص الديون المشكوك** فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشأن إضمحلال قيمة الأصول.

- بلغ **مخصص الضرائب المتنازع** عليها نحو ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :

* **نحو ٢٧,٨١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل** عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ والبالغة ٢٣,٩٥٢ مليون جنيه وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة ، بخلاف ورود نموذج رقم ٣٢ فحص عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ وإنتهي الفحص إلى إستحقاق ضريبة قدرها ١٨٠,٧٧٤ مليون جنيه وتم الإعتراض عليه وإحالة الملف إلي اللجنة الداخلية وما زال متداول حتى تاريخه أغسطس ٢٠٢١ ، وقد بلغ المُسدد عن تلك الفترة نحو ١٣٨,٨٢٩ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٤١,٩٤٥ مليون جنيه.
* **نحو ١,٩٤٥ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات عن الضرائب العقارية المحتملة** طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية.

يتعين تنفيذ توصيات الجمعية العامة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية.

- بلغ **مخصص المطالبات والمنازعات** نحو ٤١,٩٣٤ مليون جنيه وبنسبة ٨٧,٣٢% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٨,٠٢٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص.

ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/٦/٣٠ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة ومن ذلك ما يلي :

* نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه والفوائد القانونية لمقابلة الدعوي رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ مدنى كلي الزقازيق المقامة من الشركة ضد السيد/ علي محمد عبد العزيز عن عجز عهدة الدقيق البلدى ٨٢% بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال الفترة من ٢٠١٣/٢/٢٧ حتي ٢٠١٣/٥/٣٠ ، وقضي فيها بجلسة ٢٠٢١/٤/٢٤ لصالح الشركة بإلزام المذكور بسداد المبلغ سالف الذكر وفوائد ٤% من تاريخ المطالبة في ٢٠١٦/١١/٦ ، وطعن المذكور على هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠٧٦ لسنة ٦٤ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/٢٩.
* نحو ١١٦,٧ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٢٠١٢/١٠٢٠ كلي المنصورة المقامة من الشركة ضد السيد/ محمد فؤاد حسانين للمطالبة بتعويض عن القمح الذى تسبب فى تلفه وصدر فيها حكم

لصالح الشركة بسداد مبلغ وقدره ١١٦,٧ ألف جنيه وتم الطعن عليه بالإستئناف رقم ٣٥٨ لسنة ٧٣ ق ومُحدد لنظره جلسة ٢٠٢١/٩/١٤.

يتعين تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء ملاحظاتنا السابقة وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع فحص المبالغ سالفة الذكر وبيانها والإفادة.

- بلغ **رصيد حساب المخصصات الأخرى** نحو ٨١,٦٠١ مليون جنيه تتمثل فى :

* **نحو ١٣,٤٠٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن** طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها والبالغة نحو ١٣,٥ مليون جنيه ، في حين أن الغرامات والعقوبات التموينية على مطاحن الشركة المُسددة طبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغت نحو ٨,٤١٤ مليون جنيه لبعض مطاحن الشركة.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق وتطبيق رقابة فعالة للحد من هذه المخالفات.

* **نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى** محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٢٧٢ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة القضاء الإدارى وصدر فيها حكم بالرفض بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٨ وطعنت الشركة على هذا الحكم بطعن إدارية عليا ومازالت متداولة.

يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق.

* **نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة** على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ ، **ويتصل بذلك :**

- تم سداد نحو ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ للإستفادة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٦ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة

الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية.

- تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، ورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه، قامت الشركة بسدادها خصماً من حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة.
- بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتي ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١.
- بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة وبحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات ، مع ضرورة إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق.

الإقرار الضريبى :

- عدم تضمين الإقرار الضريبى لمبالغ الضرائب العقارية التى تم سدادها خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٣) من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى تنص على أنه " يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم الرسوم والضرائب التي تتحملها المنشأة عدا الضريبة التى يؤديها الممول طبقاً لهذا القانون " .

يتعين الإلتزام بأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٧٤,٢٩٩ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٤١٤,٨٥٣ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- تم إجراء مطابقة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٤٦٧,٤٦٠ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٩١,٥٣٠ مليون جنيه فضلاً عن وجود مبلغ نحو ٦٠,٢٦٩ مليون جنيه تحت مسمي الهيئة العامة للسلع التموينية (تسويق) بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات وقد أسفرت التسوية المالية الواردة بالمطابقة على

الأرصدة بحسابات الموردين والحسابات المدينة للمصالح والهيئات عن وجود فرق قدره نحو ٢٢ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :

تضمنت تلك المطابقة المبالغ التالية والتى لم يتم تسويتها :

* مبلغ نحو ٧,٧٥٠ مليون جنيه قيمة عمولة التخزين بزيادة قدرها ٢,٣٧٠ مليون جنيه عن قيمة عمولة تخزين القمح المستورد المُدرجة بالإيرادات (خدمات مباعة) والبالغة نحو ٥,٣٨٠ مليون جنيه.
* مبلغ نحو ٥٣٦ ألف جنيه تحت مسمي مستحقات الشركة عن منظومة (ب) بنسبة ١٥% الخاصة بمطحن الكرام عن ثلاثة أشهر.
* مبلغ نحو ١٣٥ ألف جنيه مستحق للشركة فرق الغرامة التى تم حسابها بالخطأ لمطحن الفيروز والتى سبق وأن تم خصمها من المخصصات الأخري.

أغفلت المطابقة التحفظات التالية والسابق إدراجها بالمطابقات عن السنوات الماضية:

* فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩,٥٩٢ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتى تتمثل فى (نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلى والمستورد ، نحو ٣,٢ مليون جنية قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).
* مبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه عمولة تخزين قمح مستورد مُعلق منذ شهر يناير ٢٠١٨ مستحق للشركة وقد تم التحفظ على هذا المبلغ بمطابقة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

- تضمن حساب الموردين " المدين " في ٢٠٢١/٦/٣٠ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمي منظومة الخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الأخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز كما يلي :
  * نحو ٦٩,٨٣٣ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر تمثل فروق مستحقات مخابز.
  * نحو ١٩,١٧١ مليون جنيه تمثل قيمة مستحقات لمطاحن قطاع خاص.

تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة على أرصدتها في ٢٠٢١/٦/٣٠.

كما أوصت الجمعية العامة فى ٢٠٢٠/١١/٤ ببحث ودراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما تم فى هذا الشأن وهو ما لم نواف بما تم بشأنه حتى تاريخه سبتمبر ٢٠٢١.

يتعين ضرورة تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة ببحث ودراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية والإفادة.

- تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢١/٦/٣٠ المبالغ التالية :

* نحو ٣,١٢٧ مليون جنيه تمثل قيمة شيك بإسم / سكرتير عام محافظة دمياط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ مقابل حق الإنتفاع والمقاصة الثمنية لأرض شطا بناحية دمياط ، وفي ٢٠٢٠/١٢/٢٧ ، تم إعداد مذكرة من الشئون القانونية بشأن توقيع عقد تعويض عيني عن نزع ملكية أرض شطا، متضمنة أنه تم الإنتهاء من تحرير العقد والحصول على صورة منه ، وتضمن بالبند السابع تنازل الشركة عن جميع الدعاوي المرفوعة حالياً مع التعهد بعدم رفع أية قضايا مستقبلاً بخصوص الأرض المذكورة وفي حال رفع أية دعاوي يُصبح العقد الماثل لاغياً ، وتم طلب العرض على مجلس الإدارة لإتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن وإقرار العقد وتفويض من له حق التوقيع على هذا العقد ، وهذا ما لم يتم حتى تاريخه (سبتمبر ٢٠٢١).

* نحو ١,٤١٤ مليون جنيه بإسم/ مديرية الإصلاح الزراعي والجمعية المشتركة للإصلاح الزراعي بالشرقية قيمة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح بناءً على موافقة مجلس الإدارة فى ٢٠١٦/١١/٢٠ وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات قانونية نحو تحرير عقود الشراء وتسوية تلك المبالغ المدفوعة.

نكرر توصياتنا بضرورة موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية بشأن هذه العقود فى ضوء قرارات الجمعيات العامة العادية وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .

شركة العربي لعبوات البلاستيك :

- تم إعداد مذكرة من قبل إدارة مراقبة الحسابات برقم ١٣٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠ بشأن ما تكشف للشركة عن عدم سلامة حساب أسعار توريدات فوارغ الدقيق البلدي والنخالة الخشنة الموردة من شركة العربي لعبوات البلاستيك مفادها قيام الشركة بتشكيل لجنة لفحص بعض تعاملات المورد المذكور والتي إنتهت إلي وجود **فروق مستحقة لصالح الشركة** بنحو ١,٩٤٦ مليون جنيه عن أمري التوريد رقما ٨٧ في ٢٠١٨/١١/٢٨ ، ٨٨ في ٢٠١٩/١١/٣ وصرف مبالغ للمورد بدون وجه حق ، وتم إحالة الموضوع للقطاع القانوني بالشركة.
- تم تحميل المورد بمبلغ نحو ١,٩٧٨ مليون جنيه مقابل مستحقاته طرف الشركة من توريدات وتأمينات بمبلغ نحو ١,٣٤٤ مليون جنيه وتسليمه للشركة شيك بمبلغ ٦٣٣,٤٣٦ ألف جنيه.
- تم تشكيل لجنة بقرار السيد المهندس / العضو المنتدب رقم ٤٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٢ لفحص أعمال توريدات شركة العربي لعبوات البلاستيك خلال الأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، والتى إنتهت إلي أن المستحق للشركة طرف شركة العربي لعبوات البلاستيك مبلغ نحو ١,٠٧٠ مليون جنيه وذلك عن أمري التوريد رقما ٣٢٥ في ٢٠١٨/٦/٢٧ ، ١٢٧ في ٢٠١٩/١/١ بخلاف ما سبق ، وتم تحويل الموضوع للتحقيق والذي إنتهي إلى إبلاغ النيابة العامة ضد كل من المحاسب بإدارة المراجعة المالية بالشركة والسابق وقفه عن العمل وشركة العربي لعبوات البلاستيك مع إرجاء التحقيق الإدارى في الواقعة لحين الفصل في البلاغ المُقدم للنيابة العامة والمُقيد برقم ١٨١ لسنة ٢٠٢١ إداري مركز الزقازيق أمام النيابة العامة.
- تقدمت شركة العربي لعبوات البلاستيك بعدد ٦ شيكات لصالح الشركة على بنك مصر بإجمالي مبلغ ١,٠٧٠ مليون جنيه.
- تقدمت الشركة للبنك لصرف الشيكات في تاريخ إستحقاقها خلال الفترة من أبريل حتى يونيه ٢٠٢١ وقوبلت بالرفض لعدم كفاية الرصيد.
- طبقاً لمستندات وبيانات القطاع القانوني بالشركة فقد قام المورد شركة العربي بسداد مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه بخزينة الشركة ولم يقم بسداد أي مبالغ أخري.

يتعين ضرورة موافاتنا بما تم في هذا الشأن وما تم بشأن التحقيقات المنظورة أمام النيابة العامة مع ضرورة بيان الموقف القانوني للشيكات الواردة من الشركة المذكورة والتى تم رفضها من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدتها بالشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة نحو ٧,١٥٤ مليون جنيه ، مع تعلية مستحقات تقديرية عن مكافاة أرباح العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣,٠٥٠ مليون جنيه وبفارق قدره نحو ٤,١٠٤ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٢,٤٨٢ مليون جنيه المستحق عن شهر يونيه ٢٠٢١ فى يوليو ٢٠٢١ بفارق قدره نحو ١,٦٢٢ مليون جنيه.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء التسويات اللازمة.

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات مبلغ نحو ١٨,٢١٥ مليون جنيه تتمثل فيما يلي:

* مبلغ ١٣,٢٥٥ مليون جنيه ضرائب قيمة مضافة سدد منها مبلغ ١١,٦٥٣ مليون جنيه في يوليو ٢٠٢١ بفارق قدره نحو ١,٦٠٢ مليون جنيه لم نتحقق من صحة المبلغ وتفصيله.
* مبلغ ٤,٨٢٢ مليون جنيه ضرائب عامة سدد منها مبلغ ١٩٣ ألف جنيه في يوليو ٢٠٢١ بفارق قدره نحو ٤,٦٢٩ مليون جنيه مُرحل منذ عدة سنوات.
* مبلغ ١٣٨ ألف جنيه ضرائب عقارية منذ عدة سنوات ولا يقابله أية مطالبات.

يتعين دراسة ما سبق مع ضرورة إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على القوائم المالية.

- بلغ رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥,٠٩٥ مليون جنيه يتمثل في (مبلغ ١,٥٧٣ مليون جنيه بإسم الشركة القابضة للصناعات الغذائية ، مبلغ ٢,٧٢٦ مليون جنيه بإسم شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة ، ٣٦١ ألف جنيه بإسم الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين ، مبلغ ٣١٣ ألف جنيه بإسم شركة مضارب الدقهلية ، مبلغ ١٢٢ ألف جنيه بإسم شركة مضارب الشرقية) لم يتم إجراء أى مطابقات بشأنها.

يتعين إجراء المطابقات وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٦٥ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة .

- تم تحميل الأجور بمبلغ ٢٣,٠٥٠ مليون جنيه تقديرياً يتمثل فى (مبلغ ٢٠ مليون جنيه أجور نقدية ، مبلغ ٣,٠٥٠ مليون جنيه حصة الشركة فى التأمينات الإجتماعية) قيمة مكافأة الأرباح عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- تضمن حساب أعباء وخسائر فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٥٠ ألف جنيه تحت مسمى تبرعات وإعانات تبرع لجمعية الخدمات والحج والعمرة للعاملين بالشركة.
- بلغ الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٦٣,٧٩٠ مليون جنيه وبنسبة ١٠٦,٣٢% من رأس المال المدفوع وقد نصت المادة رقم (٤٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته على أنه "يجوز للجمعية العامة وقف تجنيب الإحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال" .

والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب في ما سبق.

- تضمنت الإيرادات (خدمات مباعة) في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٨١,٥٦٧ ألف جنيه نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين متضمن مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه تقديري عن نقليات القمح المستورد عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين لما لذلك من آثار مالية على القوائم المالية مع إجراء التصويب اللازم في ضوء مبلغ النقليات الفعلي.

- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢٠/١١/٤ بمخاطبة إدارة البحوث الضريبية فى شأن بيان مدى خضوع الإيجارات الدائنة البالغة حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤,٤٢١ مليون جنيه لضريبة القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبى وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وموافاتنا.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره.

يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن وتطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

- عدم تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١ لقياس وتحليل وتحديد الإنحرافات الإيجابية والسلبية لمراجعة الأداء وحساب مراكز المسئولية ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بتفعيل ما تم إعتماده من معدلات معيارية وتحديثه إذا كان هناك تحديث والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية مع العمل على تحديث تلك المعدلات نظراً لمرور حوالى ٧ سنوات على وضعها والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتى تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٦٤ والمؤرخ ٢٠٢١/٨/١٨ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ من أنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على تطبيقها مستقبلاً.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه وبما ورد برد الشركة .

أعمال البيئة والأمن الصناعى :

رغم ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن البيئة ، إلا أنه قد أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها وفقاً للمتابعة الميدانية التى تمت بمعرفتنا لوحدات الشركة المختلفة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة ، ومن صور ذلك ما يلى :

- عدم وضع الأغطية للسيور والتروس وبعض المعدات للحد من الحوادث ببعض المطاحن .
- عدم تشغيل أجهزة شفط الهواء ببعض المطاحن وعدم وجود مراوح شفط أتربة بالبعض الآخر.
- عدم عزل الأسلاك الكهربائية عزلاً جيداً ومرورها خارج الحوائط ببعض وحدات الشركة مع مرور بعض كابلات الكهرباء فوق سطح الأرض ببعض المطاحن.
- عدم الإلتزام بوسائل السلامة والصحة المهنية حيث تبين عدم إستخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية كالكمامات وسدادات الأذن والنظارات الواقية وكذا الملابس المخصصة للعمل.
- إنتشار الأتربة والمخلفات ببعض مطاحن ومخازن الشركة .
- وجود رشح من مياه الأمطار بجدران وأسقف بعض مطاحن ووحدات ومواقع الشركة .
- عدم وجود طفايات حريق ببعض مواقع ومخازن الشركة .
- عدم تدعيم الإضاءة والإنارة ببعض وحدات الشركة .
- وجود كسر بزجاج نوافذ بعض وحدات الشركة مما يسمح بدخول الأتربة .
- وجود بعض التشققات والرشح بحوائط وأسقف بعض المخازن وظهور حديد التسليح منها .

يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة والإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ .

- ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية ومنها :

- وجود فواتير من شركات مختلفة ومختومة على بياض وغير مؤرخة وبدون مستندات طرف أحد مندوبي مشتريات الشركة.
- شراء قطع الغيار بالأمر المباشر وشراء بعض الأصناف من السلفة رغم عدم الحاجة إليها لوجود أرصدة لها بالمخازن.

- تكرار شراء العديد من ذات الأصناف خلال فترات متقاربة مما أدي إلى تفاوت الأسعار.
- وجود قصور في أعمال الصيانة الدورية التى تتم بوحدات الشركة المختلفة.
- وجود العديد من الأعطال والمشاكل الفنية في بعض موازين البسكول بوحدات الشركة المختلفة.
- محاولة الإستيلاء على بعض الأصناف الموجودة بوحدات الشركة وسرقة البعض الأخر .
- عدم الفصل بين أرصدة مخازن الدقيق وصالات الإنتاج بمطاحن الشركة وبمصنع المكرونة.
- إسناد أمانة عهدة عدة مخازن لشخص واحد وعدم تأمين بعض المخازن.
- تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على إستخدام الوقود.
- ضعف الرقابة على أوامر تشغيل السيارات بقطاع الحركة والنقل وإدارة الشركة.
- عدم إمساك سجلات لقيد المكاتبات الواردة والصادرة ببعض وحدات ومواقع الشركة.
- عدم إمساك دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع إثبات الكميات فقط عند البيع.

وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بموالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بموالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة مع تدعيم نظم الرقابة التى تكفل إحكام الرقابة على ممتلكات الشركة.

الرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثر ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر عندئذ بعدالة ووضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة مطاحن شرق الدلتا فى ٣٠ يونيه ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف

يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونرى تطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

- البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات.

تحريراً فى ٢٠٢١/٩/٦

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

(محاسب /علي سيد علي) **(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)**

يعتمد ،،،
وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
(محاسب / أشرف محمد سعد الدين)